



إلى السيد المحترم الوزير الأول  
الرباط

الموضوع : جلسة الحوار الاجتماعي.

تحية واحترام وبعد،

يؤسف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن يخبركم بأنه قرر مقاطعة الاجتماع الذي دعوتكم له يومه الاثنين 4 أبريل 2011 ، وذلك للأسباب والاعتبارات التالية :

1- لقد سبق للمكتب التنفيذي أن نبهكم إلى ضرورة اعتماد صيغة التفاوض الثلاثي الأطراف قصد الوصول إلى قرارات تستجيب للمطالب الملحة للطبقة العاملة وعموم الأجراء.

2- إن حكومتكم لا تزال تتمسك بنفس المنهج الذي دأبت عليه والذي نبهنا إلى سلبياته مند أبريل 2008.

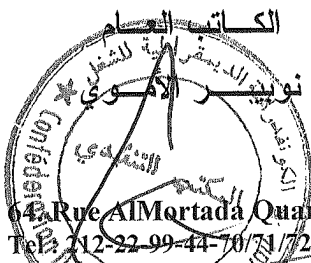
3- إن حكومتكم لا تزال لم تول الملف الاجتماعي الأهمية اللازمة رغم ما يعيشه مجتمعنا من احتقان وتوتر.

4- لقد سبق للمكتب التنفيذي أن قدم لكم مرات متعددة مطالب الطبقة العاملة وكنا ننتظر أن تكون جلسة الحوار الاجتماعي مخصصة لرد الحكومة على المطالب، وليس لتحديد جدول أعمال جديد أو لتكوين لجن للنقاش خصوصا وأن حكومتكم أحجمت عن عقد جلسة الحوار في الدخول الاجتماعي الفارط.

وأخيرا نتمنى أن تنتبه حكومتكم إلى خطورة الوضع الاجتماعي وان تتخذ ما يلزم من إجراءات وقرارات تساهم في تلبية مطالب الشغيلة وتخفيف الأعباء على عموم جماهير الشعب المغربي.

وتقبلوا، السيد الوزير الأول المحترم، فائق التقدير والاحترام.

والسلام.





**الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقرر :  
- مقاطعة الاجتماع المقرر عقده يوم الاثنين 4 أبريل 2011  
في إطار الحوار الاجتماعي**

يخبر المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الطبقة العاملة المغربية والرأي العام الوطني أنه قرر مقاطعة الاجتماع المزمع عقده يوم الاثنين 4 أبريل 2011 في إطار الحوار الاجتماعي الذي أعلنت عنه الحكومة، وذلك للاعتبارات التالية :

1- الاعتبار الأول ويتمثل في التعامل الحكومي اللامسؤول مع الحركة النقابية المغربية، والاستخفاف بالمطالب المادية والاجتماعية والمهنية المشروعة لعموم الأجراء، فعوض أن تستجيب الحكومة لما وضع بين يديها من مطالب منذ أبريل 2008 نجدها لا تزال مستمرة في نهجها الهادف إلى ربح الوقت بقصد الالتفاف على المطالب وإفراغ الحوار من مضمونه بتخصيص جلسة 4 أبريل 2011 لمناقشة جدول الأعمال من جديد وتعويم الحوار بتشكيل لجننتين.

2- عدم احترام الحكومة لقواعد التفاوض الجماعي وفق التشريعات والمواثيق الدولية ومدونة الشغل.

3- استهتار الحكومة ولامبالاتها بالعديد من المراسلات والملفات المطلوبة لمختلف القطاعات، آخرها الدفتر المطلبي الشامل الذي وضعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتاريخ 4 فبراير 2011 بين يدي السيد الوزير الأول.

4- عدم قدرة الحكومة على الإحساس بنبض الشارع المغربي وإدراك الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة وعموم الأجراء.

أمام هذا الوضع والتزاما بقرار المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد يوم 10 فبراير 2011 فإن المكتب التنفيذي، يدعو مجددا الشغيلة المغربية إلى التعبئة لتنفيذ قرار الإضراب العام الوطني صونا لكرامة الطبقة العاملة ودفاعا عن مطالبها المشروعة.

الدار البيضاء 4 أبريل 2011

